

واقع التشريعات والممارسة لمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي

عبدالنبي العكري_الجمعيه البحرينيّه للشفافيّه

مؤتمر المساءله والشفافيّه ودورها في تنميّه الأقتصاد الخليجي

مسقط ٢١ و ٢٢ /٣/ ٢٠٠٩

مقدمه

تعتبر جهود دول مجلس التعاون الخليجي الست في مكافحة الفساد جهودا حديثه ومتردده. وتعتبر التشريعات سواء الوطنيه منها أو الدوليه أو الإقليميه التي يجرى الانضمام لها مؤشرات مهمه على عزم الدول والمجتمع لمكافحة الفساد والمحابه والتمييز وتعزيز الشفافيّه والمساءل والنزاهه. وفي هذا العدد فإننا سنستعرض في هذه الورقه واقع التشريعات والأجهزه الرسميه المترتبه عليها والممارسه الرسميه فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

أولاً: الالتزامات الدوليه

تعتبر الاتفاق الدوليه لمكافحة الفساد والتي اقرتها الجمعيه العامه للأمم المتحده من أهم اتفاق الدوليه لمكافحة الفساد. وعلى رغم أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل (البحرين، الكويت والإمارات) قد وقعت على هذه الاتفاقيه، إلا أن الكويت هي الوحيدة من هذه الدول التي صدقت عليها. وتجرى محاولات في بعضها مثل البحرين لتصديق البرلمان عليها، ولكن لا يمكن الجزم بالنتيجه. وبالنسبه لكل من مجلس التعاون الخليجي وجامعه الدول العربيه فليست هناك أي اتفاقيه جماعيه لمكافحة الفساد من ضمن اتفاقات كلا منهما.

ثانياً: التشريعات الوطنيه

تتفاوت دول مجلس التعاون الخليجي في تشريعاتها الوطنيه المتعلقة بمكافحة الفساد ومن ذلك مكافحة الفساد والإفصاح عن الذمه الماليه لكبار المسؤولين وحرية الوصول إلى المعلومات، والمناقصات العامه. كما أن دول المجلس تختلف في أليه إصدار مثل هذه التشريعات والجهة المناط بها إصدار هذه التشريعات وغيرها. كما تختلف هذه الدول فيما يتعلق بوجود جهات الرقابه الرسميه وفعاليتها، وتفاوت كذلك في فعاليه جهات الرقابه الأهليه من صحافه ومنظمات مجتمع مدني. ولذي فسنتناول كل بلد على حده لخصوصيه الوضع في كل منها.

أ- الكويت

تعتبر الكويت رائده فيما يتعلق بالتشريعات في مكافحة الفساد والجهات المناط بها مكافحة الفساد، وجهود السلطه التشريعيه للتشريع والمحاسبه فيما يتعلق بالفساد.

١- مجلس الأمة

يتوفر للكويت سلطه تشريعيه منتخبه الأقدم والأكثر رسوخا وصلاحيه مقارنة بدول المجلس الأخرى وهو مجلس الأمة منذ ١٩٦٣، استنادا إلى دستور الصادر في ١٩٦٢ والذي ظل دون أن يجرى اضعاغه بفضل يقظه النواب والإرادة الشعبيه، وهذا الدستور هو مصدر صلاحيات مجلس الأمة

حيث أن من صلاحيات مناقشة وتعديل وإقرار الميزانية العامة، واستجواب رئيس الوزراء والوزراء ودوره الرقابي والمحاسبي للسلطة التنفيذية (الحكومة)، بما في ذلك حالات الفساد.

٢- ديوان المحاسبة

وبناء على هذا الدستور، فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ والقوانين المعدلة له. وبموجب هذا القانون فإن ديوان المحاسبة مسؤول عن تفحص وتدقيق جميع عوائد الدولة ومصروفاتها واحتياطياتها واستثماراتها. وتقديم تقرير بذلك لكل من الأمير ورئيس الوزراء ومجلس الأمة، حيث ديوان المحاسبة مسئول أمام مجلس الأمة، ويجرى تعيين رئيس الديوان من قبل مجلس الأمة بترشيح من مجلس الوزراء ويعتمد مجلس الأمة ميزانية الديوان، ويمكن القول إن تقارير الديوان تتسم بالمصداقية والمهنية العالية.

٣- التشريعات

- قانون رقم السنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة، وقد صدر هذا القانون بعد أن تفجرت فضيحة شركة ناقلات النفط الوطنية.
- قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة وتعديلاته وبموجبه تم انشاء لجنة المناقصات المركزية برئاسة وزير مختص ويتم تعيين أعضائها بمرسوم أمري.
- وقد تقدمت الجمعية الكويتية للشفافية بمقترح بإعادة صاغة القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤.

٤- الصحافة ومنظمات المجتمع المدني

وإلى جانب هذه التشريعات والمؤسسات الرسمية فهناك جهود من قبل الصحافة والمؤسسات الأهلية لتعزيز التشريعات والمؤسسات والسياسات والممارسات لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. تعتبر الصحافة الكويتية الأقدم والأكثر رسوخاً وتأثيراً مقارنة بالصحافة في دول المجلس الأخرى. ويعود الفضل للصحافة الكويتية في كشف الكثير من حالات الفساد في الكويت، وفتح ملفات، أحيل بعضها إلى النيابة العامة مثل فضيحة ناقلات النفط، أو تبني النواب لهذه الملفات مثل مشروع الكيماويات مع شركة داوجونز، ومشروع المصفاة الثالث وأراض الصبيبه.

أما أهم منظمات المجتمع المدني والتي تلعب دوراً مهماً في الجهد الوطني لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة الجمعية الكويتية للشفافية والتي أنشأت في عام بموجب قرار لمجلس الوزراء، وتعتبر أقدم جمعية شفافية في منطقة الخليج، بل إنها تعتبر من أبرز جمعيات الشفافية العربية والعالمية. وتقوم الجمعية بمهام متعددة ومنها اقتراح التشريعات مثل اقتراحها مع النائب أحمد المليفي مشروع قانون لسنة ٢٠٠٧ بشأن مكافحة الفساد بدولة الكويت، والذي لم يقر حتى الآن. كما تقوم الجمعية بالتوعية حول مخاطر الفساد وأهمية مكافحة والقيام بدراسات ميدانية بالتعاون مع الحكومة ووزارتها ومبادرات مشتركة مع مجلس الأمة، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وتقوم الجمعية بعقد منتدى الكويت للشفافية السنوي والذي عقد لأول مره في يناير ٢٠٠٧ والثاني في فبراير ٢٠٠٨. واصدرت تقرير مهما عن مدى نزاهة وكفاءه مختلف وزارات الدولة في العام ٢٠٠٨. ويرأس الجمعية منذ تأسيسها د. صلاح الغزالي.

أما المنظمة الأخرى فهي برلمانيون كويتيون ضد الفساد برئاسة النائب ناصر الصانع، والتي بدورها تنتمي إلى منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ومقرها الكويت والمنظمة الدولية لبرلمانيون ضد الفساد، وقد استضافت الكويت في يناير ٢٠٠٩ المؤتمر الدولي لبرلمانيون ضد الفساد.

٥- مكانه الكويت في مكافحة الفساد

على رغم هذا السجل الحافل، والمؤسسات القائمة الرسمية والأهلية، والتشريعات السارية فإن الكويت تحتل المكانة ٤٣ دولياً والخامسة خليجياً وعربياً برصيد ٤.٣ لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨. إذا فالمطلوب المزيد من الجهة على هذا الطريق، خصوصاً كون الكويت دولة ريعية، يأتي معظم دخل الدولة من النفط، حيث تتحكم الدولة في إنفاق عائداته، بما يترافق ذلك من حالات فساد ومحاباة.

ب- البحرين

نالت البحرين استقلالها عن بريطانيا في ١٤/٨/١٩٧١، وصدر أول دستور لها في ١٠/١٢/١٩٧٣، وعلى أساسه أجريت أول انتخابات للمجلس الوطني في ١٥/١٢/١٩٧٣ والمشكل من ٣٠ نائباً منتخبا يضاف إليهم الوزراء بحيث لا يتعدى عددهم ١٤ وزيراً. ويعتبر دستور ١٩٧٣ مثيلاً للدستور الكويتي. لكن التجربة البرلمانية سرعان ما تعرضت للانتكاس حيث جرى حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد عديدة من الدستور في ٢٦/٨/١٩٧٥ حتى صدور الدستور الجديد في ١٤/٢/٢٠٠٢، في ظل العهد الجديد لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ضمن مشروع الانفتاح والإصلاح.

وهكذا لم يقدر للتجربة البرلمانية بما في ذلك البناء على الدستور في البحرين أن تترسخ. ولذي يمكن القول إن مراجعتنا لأوضاع الفساد ومكافحة تنطلق من إصدار الدستور ٢٠٠٢ بأمر أميري.

١- السلطة التشريعية

يعتبر دستور ٢٠٠٢ اضعف بكثير من دستور ١٩٧٣، فيما يتعلق بالدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب المنتخب، حيث يتشارك في ذلك مع مجلس الشورى المعين، كما أن الملك والسلطة التنفيذية تشارك السلطة التشريعية من المجلسين في التشريع.

وبناء على اللائحة الداخلية لمجلس النواب، الصادرة بمرسوم أميري فإن لا سلطة لمجلس النواب على استجواب أو طرح الثقة برئيس الوزراء، كما أن سلطته في مراقبة السلطة التنفيذية واستجواب الوزراء وطرح الثقة بهم والتحقيق في قضايا الفساد ضعيف. وبمراجعة الفصلين التشريعيين لمجلس النواب فإن نجاح فقط في التحقيق في الفساد في هيئة التأمينات وصندوق التقاعد في الفصل التشريعي الأول، لكنه لم ينجح حتى الآن في الوصول إلى نتيجة ايجابية في التحقيقات في قضايا حيوية مثل ملكية الأراضي، وممتلكات الدولة، وخليج توبلي، ولم ينجح في أن يترتب على استجواب أي من الوزراء استقالة أو طرح الثقة بأي وزير.

لكنه يسجل لمجلس النواب في الفصل التشريعي الثاني، إنه رفض إقرار موازنة الدولة للعامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، على امتداد خمسة أشهر، بسبب نقص أو تلاعب في المعلومات، والميزانية الآن بانتظار أما إقرارها في قبل المجلس بعد إقرارها من قبل مجلس الشورى بعد تعديلات طفيفة، أو رفضها وبذي تحال إلى المجلس الوطني المشكل من المجلسين، النواب والشورى. أن من صلاحيات مجلس النواب الحصول على ميزانية الدولة وطلب الوثائق التكميلية واقتراح تعديلات عليها، وإقرارها أو رفضها. لكن الحكومة تملك في النهاية الموافقة أو رفض تعديلات مجلس النواب، ورفض تقديم بعض المعلومات مثل مداخل الدولة بالتفصيل والفائض المالي، وميزانيات

الشركات الحكومية بالتفصيل وبند مصروفات الديوان الملكي، والمصروفات الخاصة المتعلقة بالدفاع والأمن وبذئ فإن الميزانية التي يناقشها ويقرها مجلس النواب ليست هي الميزانية النهائية. يستطيع مجلس النواب نظريا أن يقترح ويناقش ويقر التشريعات ويحيلها لمجلس الشورى. لكنه عمليا لا يستطيع ذلك لأن للحكومة الأفضلية في التقدم بالتشريعات. كما أن الصياغة النهائية لأي مشروع قانون مناصرة بالحكومة من خلال الدائرة القانونية، وتستطيع الحكومة الاحتفاظ بهذا الحق حتى نهاية الدورة التشريعية الثانية من تاريخ تقدم المجلس باقتراح برغبة بمشروع قانون. أما استجواب أي وزير فيتطلب طلب ٥ نواب الأقل، ويتم الاستجواب في اللجنة البرلمانية المعنية وليس أمام المجلس، ويتطلب طرح الثقة بالوزير الأغلبية النسبية. أما طلب التحقيق في أي قضية فتتطلب موافقة اللجنة البرلمانية المختصة، ومكتب المجلس، وموافقة الأغلبية النسبية للنواب. وعلى رغم ما ينص عليه الدستور ولائحة المجلس عن وجوب تعاون الوزراء المعنيين مع أي تحقيق برلماني، إلا أن ذلك لا يتحقق دائما، كما في حالة التحقيق في ممتلكات الدولة.

٢- أجهزه الرقابه

٢.١- ديوان الرقابه المالية

بموجب مرسوم ملكي للعام ٢٠٠٢ جرى إصدار قانون بمرسوم بشأن ديوان الرقابه المالية وبموجبه يجرى تعيين رئيسه بمرسوم ملكي، ويقوم الرئيس باختيار طاقم موظفي الديوان. يختص الديوان بالقيام بعملية التدقيق المالي في موارد ومصاريق واحتياجات مختلف وزارات الدولة وشركاتها باستثناء الديوان الملكي والمصروفات الخاصة، والتي يتوجب التزامها بقواعد الديوان. ويقوم الديوان بتقديم تقرير سنوى إلى الملك ورئيس الوزراء ومجلس النواب والشورى. وقد كشفت تقارير المجلس للأعوام الثلاثة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ عن وجود مخالفات إدارية لكنها لم تكشف عن حالات فساد أو فاسدين، لكنه يمكن لمجلس النواب أن يستفيد من تقارير الديوان في التعمق في حالات المخالفات لانها يمكن أن تخفي فسادا.

٢.٢ مجلس المناقصات

هو مجلس مستقل ملحق بمجلس الوزراء. تأسس بموجب مرسوم ملكي في ٩ يناير ٢٠٠٣ وتم تحديد أهداف المجلس بمرسوم ملكي رقم ٣٦ / أكتوبر ٢٠٠٢. ويختص بتنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية وتعزيز المنافسة والنزاهة والكفاءة في مشتريات الحكومة. هناك حاليا تعديلات مقدمه من الحكومة إلى السلطة التشريعية لشمول مبيعات الحكومة لصلاحيات المجلس. وقد أسهم المجلس من خلال عمله طوال السنوات الماضية في تحسين سمعة البحرين والإسهام في تدفق الاستثمارات أالخارجيه.

٢.٣- النيابة العامة

بموجب مرسوم ملكي، جرى تحويل الادعاء العام إلى النيابة العامة وفصلها عن وزارة الداخلية، واعتبارها سلطة أصيله من القضاء. وبموجب صلاحيات النيابة العامة كونها تمثل المصلحة العامة فإن بإمكانها أن تفتح تحقيقا في أي من قضايا الفساد وتحيل المتهمين إلى المحكمة المختصة. من خلال التجربة فإن دور النيابة العامة محدود حتى الآن. ومن أهم القضايا التي حققت فيها النيابة العامة وإحالتها إلى القضاء قضية الفساد في ألبا (شركة المنيوم البحرين)، لكنها بخلاف

التحقيقات الجارية في الولايات المتحدة من قبل وزارة العدل الأميركية، فإنها لم تصل حتى الآن لكبار المسؤولين.

٣- التشريعات

٣.١- الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

سبق ان وقعت مملكة البحرين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، لكنها حتى الآن لم تصدق عليها، ولم تحل الحكومة مشروع قانون للتصديق على الاتفاق إلى السلطة التشريعية حتى الآن.

٣.٢- مشروع قانون بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
أعدت دائرة الشؤون القانونية مسودة بين مشروع قانون لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء هيئة مكافحة الفساد ويتضمن ٤٠ مادة تشمل مهام الهيئة وألية عملها وصلاحياتها، وقد أدخلت اللجنة التشريعية عدة تعديلات على مواد مسودة القانون وأحالها المجلس إلى الحكومة لكن الحكومة ردت بمذكرة رقم ٢٠٠٨/٦ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢١ فحواها أنها لا تحبذ قيام الهيئة ولا ضرورة إفشائها، وتعترض على كثير من موادها بما في ذلك التصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

٣.٣- مشروع قانون بحق الوصول للمعلومات
أعدت لجنة الخدمات بمجلس النواب مشروع قانون بحق الوصول إلى المعلومات، ويحدد مشروع القانون طريق تشكيل اللجنة الوطنية للمعلومات وصلاحياتها وأليات عملها، واستثنت من مهام اللجنة المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني والأمن الداخلي والديوان الملكي. وبعد إحالة المشروع إلى الحكومة، ردت الحكومة بأنها لا ترى ضرورة لصدر القانون أو تشكيل اللجنة الوطنية، والاكتفاء بتحديد مسئول في كل وزارة أو هيئة حكومية بتوفير المعلومات للمواطنين ضمن اليد ولائحة متفق عليها.

٤- الصحافة ومنظمات المجتمع المدني

في ضوء تجربة الانفتاح والإصلاح في البحرين، فقد توسع هامش حرية التعبير في البحرين، وتطورت الصحافة كما ونوعا. لقد أسهمت الصحافة في الكشف عن حالات فساد بمختلف إشكاله مثل تملك أراض الدولة، ومصادرة السواحل وتلوث خليج توبلي، والفساد في الشركات العامة مثل ألبا وطيوان الخليج واجهزه الدوله مثل القضاء الشرعي وديوان الخدمة المدنية. وإذا كانت الدولة قد تحملت ذلك في السنوات الماضية، فإن مزيدا من الصحفيين تتم مقاضاتهم حاليا بإحالة من النيابة العامة مما يهدد بتراجع الدور الايجابي للصحافة الوطنية في محارب الفساد وتعزيز النزاهة . كما أن مشروع القانون الجديد للصحافة والنشر الذي يجري مناقشته في مجلس النواب يحتوى على مواد يمكن على أساسها إحالة الصحفي لقانون العقوبات ومعاقبته بالحبس، مما سيشكل رادعا لعدم خوض الصحافة في قضايا الفساد.

- الجمعية البحرينية للشفافية

تأسست الجمعية البحرينية للشفافية بموجب أمر وزاري لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١ تحت رقم ١٤٨/ج.ث. ع كجمعية أهلية غير حكومية تختص بالعمل لنشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال القيام بعملية توعية تخصصيه وعامة، والعمل مع الحكومة بمختلف وزاراتها وهيئاتها والسلطة التشريعية بمجلسيها والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة بمختلف السبل من خلال التشريعات والهيئات والقضاء والوعي الوطني.

وقد قامت الجمعية لوحدها أو بالتحالف مع أطراف أخرى، بعقد الكثير من الندوات والورش والمؤتمرات، وإعداد المطبوعات، ووضع التقارير ومراقبة الانتخابات العامة للعامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ ووضع تقرير شامل لكل منهما.

ومن أبرز ما قامت به الجمعية عقد ورشة لتحليل الميزانية العامة للعامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، ترتب عليها وضع تقرير وتوصيات للجنة المالي لكل من مجلسي النواب والشورى وقد أسهم ذلك في تعزيز موقف اللجنة المالية للنواب بالمساءلة للميزانية واقناع مجلس النواب برفضها. كما أسهمت اللجنة في طرح رأيها في مشاريع القوانين المطروحة على مجلس النواب مثل مشروع قانون حق الوصول للمعلومات، ومشروع قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وغيرها. والجمعية عضو في هيئات وطنية مثل هيئة مراقبة حقوق الإنسان، وهيئة معهد التنمية السياسية، وعضو في منظمة الشفافية الدولية، والشبكة العربية لمراقبة الانتخابات.

٥- مكانه البحرين في الشفافية

تحسنت مكانه البحرين على مؤشر مدركات الفساد برصيد قدره ٥.٤ والمكانه ٤٣ عالميا والرابعة خليجيا وعربيا.

ت- قطر

كلف سمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لجنة وطنية في ١٢/٧/١٩٩٩ بوضع مسودة الدستور وفعلاً أنجزت اللجنة مهمتها وقدمت مسودة الدستور لسمو الأمير في ٢/٧/٢٠٠٢. وقد طرح سمو الأمير مسودة الدستور على استفتاء عام في ٢٩/٤/٢٠٠٣ شارك فيه كل من بلغ ٢١ عام من المواطنين القطريين رجالاً ونساءً وحاز على موافقة ٩٦.٦٤ % لمئة من المتقرعين. ودستور دولة قطر شبيه بدستور دولة الكويت. ويتضمن تشكيل مجلس للعائلة الحاكمة بصلاحيات محددة. وتنص المادة (٢٩) على أن الثروات الطبيعية ومواردها ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها، وبذلك فهو تعريف أوسع من (المال العام) الوارد في دستوري الكويت والبحرين. وينص الدستور على قيام سلطة تشريعية (مجلس الشورى) وهو على غرار الكويت مؤلف من ٤٥ عضواً، ٣٠ منهم منتخبين بالاقتراع السري المباشر، ويعين الأمير ال ١٥ الآخرين ومدة المجلس ٤ سنوات. لكنه وحتى الآن فإن مجلس الشورى معين بالكامل ولم يتم إصدار قانون بإجراء الانتخابات أو تحديد الدوائر الانتخابية حتى الآن.

١- السلطة التشريعية

يمثل مجلس الشورى السلطة التشريعية جزئياً. فبموجب القانون الحالي لمجلس الشورى، فإن مجلس الشورى هو المختص بمعاينة الميزانية العامة للدولة والتدقيق فيها وإقرارها. لكن رأيه استشاري للحكومة على أي حال وليس إلزامياً. كما أن بإمكان أعضاء المجلس توجيه أسئلة للوزراء المعنيين، لكنه المجلس لا يمكن استجواب الوزير وطرح الثقة به، أو القيام بتحقيق في قضايا الفساد.

٢- اجهزه الرقابه

انشأت لجنة المناقصات المركزية وفق القانون رقم ٨ للعام ١٩٧٦، المعدل بقانون رقم ٢٦ للعام ٢٠٠٦ وبالقانون رقم ٢٢ للعام ٢٠٠٨ وتقوم اللجنة بثلاث مهام هي:

- ١- المناقصات الحكومية التي يجرى الإعلان عنها لجميع الشركات.
- ٢- الممارسات بالدعوة للتقدم بعروض لمشاريع طارئة أو لما هو دون ١٠٠ ألف ريال.

٣- الأمر المباشر بارساء عقد على مفاول معين لاعتبارات الوقت، أو تدني قيمة العقد أو غيره . وتسهم اللجنة في تحسين بيئة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع الحكومي.

٣- التشريعات

على رغم أن قطر قد وقعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد إلا أنها لم تصدق على هذه الاتفاقية حتى الآن، ولم تحل الحكومة مسودة قانون بذلك إلى مجلس الشورى. كما لا يتوفر لقطر تشريع وطني خاص بمكافحة الفساد، لكن قانون.

٤- الصحافة والمنظمات الأهلية

يعتبر تأثير الصحافة الوطنية في السياسة الرسمية بما في ذلك مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة محدوداً، وتأتي الشهرة الإعلامية لقطر من قناة الجزيرة وهي قناة موجهة للعالم الخارجي وقليل ما تتناول الشأن المحلي.

لذلك لا يمكن القول إن الصحافة على رغم تعددها تلعب دوراً في كشف ومكافحة الفساد. وبالنسبة للجمعيات الأهلية فعلى الرغم من صدور قانون الجمعيات الأهلية بمرسوم في ٢٠٠٢، إلا أن الترخيص للجمعيات الأهلية النوعية مقيد. ولم يتم الترخيص حتى الآن لجمعية للشفافية.

٥- مكانه قطر في الشفافية
احتلت قطر المرتبة الأولى عربياً وخليجياً في مؤشر مدركات الفساد برصيد قدر ٦.٥ والمكانه ٢٨ وهي مكان جيدة.

٥- الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية من ٧ إمارات هي (أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة وأم القيوين) وأكبرها وأغناها إماره أبوظبي عاصمة الاتحاد والممول الرئيسي له. وإلى جانب الحكومة الاتحادية والمجلس الوطني الاتحادي، هناك الحكومات المحلية للإمارات ومجالسها المحلية من هنا فإننا نلاحظ تبايناً شديداً في أوضاع مختلف الإمارات بما في ذلك مستوى الشفافية والنزاهة وظاهرة الفساد. لكننا هنا سنقتصر على المستوى الاتحادي.

١- الدستور

ظلت دولة الإمارات منذ أنشأتها في نوفمبر ١٩٧١ حتى ٢٠٠٦ محكومة بدستور مؤقت حتى تم في العام ٢٠٠٦ إصدار الدستور الدائم (دستور دولة الإمارات العربية المتحدة). وبموجب المادة (٢٣) من الدستور فإن الثروات الطبيعية من نفط وغاز غيره ملك للإمارة وليس للاتحاد. وبسبب ذلك وفي ظل وجود حاكم وحكومة لكل إمارة فإن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة هي من مسؤوليه الإمارة أولاً. وقد عمدت حكومة أبوظبي إلى إنشاء دائرة معنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

٢- السلطة التشريعية

بموجب الدستور الاتحادي ينشأ المجلس الوطني الاتحادي وهو مجلس استشاري معني بإقرار التشريعات ومراقبة وترشيح الأداء الحكومي الاتحادي. وبموجب الدستور الدائم فقد جرى تعديل على المجلس من كونه معين بالكامل من قبل سلطات الإمارات إلى خليط من التعيين والانتخاب المحدود. وبموجب الأمر الرئاسي فقد أجريت في ٢٠٠٧ انتخابات لما يعرف بالجمع الانتخابي لكل إمارة لانتخاب ممثلها بموجب كوتا لكل إمارة، وجرى تعيين عدد مماثل من قبل حاكم الإمارة بحسب الكوتا المعروفة.

لكن ذلك لم يؤد إلى زيادة صلاحيات المجلس في الرقابة على المال العام وبالتالي مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

٣- النيابة العامة

بموجب قانون النيابة العامة، فإن النيابة العامة تستطيع التحقيق في قضايا الفساد التي تمس المال العام وإن كان ذلك نادرا. لكن العام ٢٠٠٨ شهد قيام النيابة العامة في إمارة دبي بالتحقيق في قضايا فساد في شركات مملوكة لإمارة دبي وأصدرت المحاكم حكمها بالسجن ومصادرة ممتلكات.

٤- الصحافة والجمعيات الأهلية

قد يستغرب المراقب للعدد الكبير من الصحف والمحطات المحلية والفضائية الإذاعية والتلفزيونية خصوصا أن دبي تعتبر عاصمة الإعلام العربي. لكن الصحافة المحلية نادرا ما تتناول قضايا الفساد، ولذي لا تظهر إلى السطح قضايا الفساد إلا إذا كشفت السلطات الرسمية عنها. وبالنسبة للجمعيات الأهلية فيوجد في الإمارات عددا لا بأس بها بما في ذلك الجمعيات الأهلية النوعية مثل جمعية حقوق الإنسان، لكنه لم يتم حتى الآن لم يجري الترخيص لجمعية للشفافية.

٥- مكانة الإمارات في الشفافية

تحتل الإمارات العربية المتحدة المكانة الثانية خليجيا وعربيا على مقياس مؤشر مدركات الفساد وبرصيد قدره ٥.٩ والمكانة ٣٥ دوليا.

ج- السعودية

تعتبر السعودية متميزة من حيث أنها أقدم كيان سياسي مستقل في الخليج (١٩٢٨)، وأكبرها وأغناها على الإطلاق، ولذلك تعتبر ركيزة مجلس التعاون الخليجي. لكن المملكة العربية السعودية ولأسباب عديدة تعتبر الأكثر محافظة فيما بين دول المجلس، والأقل أخذا بالتشريعات المدنية والتنظيم المدني للدولة.

١- الدستور

لا يوجد دستور بالمملكة وبدلا من ذلك فإن المملكة تعتمد النظام الأساسي للحكم ونظام المحافظات والذي أقر في ١٩٩٦ من قبل الملك فهد آل سعود بموجب مرسوم ملكي رقم ٩٠/أ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبموجب النظام الأساسي فإن الحكم في المملكة ملكي في أبناء المؤسس عبدالعزيز آل مسعود ويستمد الحكم سلطته في كتاب الله وسنه رسوله، ويبيع المواطنون الملك على كتاب الله وسنه رسوله. كما نصت المادة (١٤) على أن جميع الثروات في باطن الأرض وظاهرها والمياه الإقليمية ونطاقها البري والبحري هي ملك للدولة، وتنص المادة (١٦) على أن للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

٢- السلطة التشريعية

بموجب نظام الشورى الصادر بمرسوم ملكي، أقيم في السعودية مجلس الشورى، وهو مجلس معين من قبل الملك لمدة أربع سنوات وقد ازداد عدده تدريجيا. ومجلس الشورى هو مجلس استشاري يناقش ما تحيله الحكومة اليه من مشاريع قوانين أو خطط وكذلك ميزانية الدولة. ولكن لا يمكن أن يستجوب أي وزير أو يقوم المجلس بإجراء تحقيق في قضايا معينة مثل قضايا الفساد.

٣- التشريعات

لم توقع المملكة العربية السعودية ولم تصدق على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. كما أنه لا يوجد قانون خاص بمكافحة الفساد، لكن أحكام الشريعة والقانون التجاري يحرم الرشوة أو التصلح من المنصب العام.

٤- الهيئات

ليس هناك هيئة مختصة بمكافحة الفساد، لكن المحاكم الشرعية تستطيع النظر في قضايا الفساد، المحالة إليها من قبل النيابة العامة.

٥- الصحافة والجمعيات الأهلية

إن دور الصحافة الوطنية على رغم تعددها وتنوعها في السنوات الأخيرة لا يزال محدودا في مراقبة السلطة التنفيذية ومراقبة الحياة العامة. ولم نسمع عن كشف هذه الصحافة لقضايا فساد ذات شأن.

في ظل قانون الجمعيات الأهلية الحالي، فإن وجود جمعيات أهلية نوعية محدود جدا، ويقتصر على الجمعيات الخيرية والنسائية والثقافية. ولدى لا توجد في السعودية جمعية للشفافية.

وقد شهدت السنوات الماضية تحركات لمجموعات من المثقفين الوطنيين في مبادرات موجهة إلى الحكم داعية إلى إصلاح أوضاع البلاد بما في ذلك السلطة التنفيذية وسلطات الإمارات المحلية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية وغيرها غير أن هذه المحاولات لم تؤد إلى نتيجة ايجابية حتى الآن.

٦- مكانه المملكة في الشفافية

حسب مؤشر مدركات الفساد تحتل المملكة مرتبة متأخرة جدا وهي ٨٠ عالميا وأخيره خليجيا برصيد ٣.٥ مما يعتبر مؤشرا سلبيا جدا

خ- عمان

يعتبر النظام السياسي الصادر بمرسوم سلطاني رقم ٩٦/١٠١ بمثابة دستور سلطنة عمان. وقد نصت المادة العاشرة على "إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم الشورى الصحيحة نابغة من تراث الوطن وقيم وشريعته الإسلامية". وبناء على ذلك صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ بإنشاء مجلس عمان الذي يضم مجلسي الدولة والشورى.

١- السلطة التشريعية

يعتبر مجلس الشورى بمثابة السلطة التشريعية والرقابية وقد مر مجلس الشورى بعده مراحل منذ إنشائه في ١٩٩٢. ظل تشكيل المجلس بالتعيين بمراسيم سلطانية حتى دوره الخامس في نوفمبر

٢٠٠٣ حيث اطلق حق المشاركة الانتخابية.إن العملية الانتخابية ذاتها من حيث عمليات الترشيح والحمل الانتخابية وألقتراع قد مرت أيضا بعملية تطور والعملية برمتها مفتوحة لتتحول الى عملية انتخابية كاملة ويتحول مجلس الشورى الى برلمان كامل الأركان.
ان من مهام مجلس الشورى الاطلاع على الميزانية العامة ومناقشتها وقرارها دون الحق في تغيير جوهر فيها.

٢- أجهزة الرقابة

يوجد في عمان جهاز الرقابة المالية ورئيسه بدرجة وزير حيث يجري تعينة بمرسوم سلطاني. ويقوم الرئيس بدورة باختيار طاقم الجهاز. ومن مهام الجهاز المراقبة والاشراف المحاسبي على جميع الوزارات و الاجهزة الرسمية والشركات التي تملكها الحكومة او تمتلك فيها اغلبيه الاسهم. ويقدم رئيس الجهاز تقريره السنوي الى جلالة السلطان.